الأمم المتحدة

A/HRC/25/G/17

الجمعية العامة

Distr.: General
19 March 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

يشرّفني أن أوجّه إليكم هذه الرسالة بصفتي رئيس حركة عدم الانحياز في جنيف فيما يتعلق بالقضية التي أثارها موقف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من نشر تعليقات الدول على التقارير القطرية الصادرة عن المفوضية السامية والأمين العام كإضافات إلى تلك التقارير.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى الفقرة ١١٠ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المتضمن مجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات، التي يذكر فيها المجلس ما يلي: "ينبغي لأساليب العمل، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أن تتسم بالشفافية والحياد والإنصاف والنزاهة والطابع العملي؛ وأن تؤدي إلى الوضوح والقابلية للتنبؤ والإشمال. ويمكن أيضاً تحديثها وتعديلها بمرور الوقت".

ويجدر بالذكر في هذا الصدد أن تعليقات الدول على تقارير أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة تُنشر كإضافات وفق ما جاء بنص المادة ٨(د) من قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٢، التي تقضي بأن يتيح أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة "الفرصة لممثلي الدولة المعنية للتعليق على تقييم أصحاب الولايات والرد على الادعاءات الموجهة ضد هذه الدولة، وإرفاق ملخص الردود الخطية للدولة بتقاريرهم"، وهو ما تقضي به أيضاً الفقرة ٢٥ من مرفق قرار المجلس ١٦/٢١ بشأن نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان، التي

(A) GE.14-12209 310314 310314

1412209

الرجاء إعادة الاستعمال

تنص على أن "تُدرج تعليقات الدولة المعنية كإضافة إلى تقارير البعثات القطرية". وعلاوة على ذلك، ثمة سابقة واضحة في هذا الشأن، إذ نُشرت مؤخراً في آذار/مارس ٢٠١٣ تعليقات الدول على التقارير القطرية للمفوضة السامية والأمين العام في شكل إضافات.

وفي الواقع، إن عدم إمكانية على إدراج تعليقات دولة ما كإضافات إلى التقارير القطرية ينال بشدة من وحدة الموضوع الذي تتناوله الوثيقتان ومن وضوحه.

وفي ضوء ما تقدّم، ترى حركة عدم الانحياز أن القواعد الناظمة لنشر الإضافات التي تتضمن تعليقات الدول على التقارير القطرية للمفوضة السامية والأمين العام تفتقر حالياً إلى الوضوح والشفافية والإنصاف ولم تعد قابلة للتنبؤ بها.

ولما كانت هذه القضية ذات أهمية وآثار أوسع بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن حركة عدم الانحياز تطلب إلى سعادتكم، ومن خلالكم إلى مكتب المجلس، إبقاء هذه المسألة قيد نظركم بغية إيجاد حل عادل ومنصف وفقاً للنظام الداخلي ولمجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات.

وأطلب أيضاً أن تُعمّم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

(توقيع) محسن نظيري أسل
السفير والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية
رئيس حركة عدم الانحياز في جنيف